الوحدة التسويقية والبنوك العراقية

شاهين الطاهر

يمثل النشاط التسويقي حيزاً مهماً في العمل المصرفي باعتباره من الانشطة التخصصية والتكاملية التي توجه من خلالها موارد البنك وامكانياته ضمن صياغة خلاقة تستهدف تحقيق مستويات أعلى من الاشباع لحاجات ورغبات الزبائن الحالية والمستقبلية التي تشكل دائماً أفرصاً سوقية سانحة بالنسبة لكل من البنك ومستهدفي الخدمة المصرفية.

وظائف الوحدة التسويقية المصرفية

يمكن تحديد اهم الوظائف التي تقوم بها هذه الوحدة.. على النحو التالي:

دراسة السوق المصرفية وتحليلها أولاً، والقيام ببحوث قياس الرأي العام لمعرفة رأي الزبائن ازاء خدمات البنك ذاتياً، وانتاج الخدمات المصرفية التي تلبي حاجات ورغبات الزبائن سواء بتطوير الخدمات الحالية أو ابتكار خدمات مصرفية جديدة ثالثاً.

ليس هذا فقط، بل ان هذه الوحدة تعنى بدراسة فتح الفروع المصرفية الجديدة، وكذلك دراسة المظهر العام للفروع، وتصميم البرنامج التسويقي المناسب لتسويق ما تم انتاجه وتطويره من الخدمات المصرفية.

كما تهتم باقامة علاقات وطيدة مع المجتمع والجمهور الخاص بالبنك من خلال المشاركة في حل المشاكل التي قد تواجه المستهلك ودراسة اقتراحات وشكاوى الزبائن.

تنظيم الوحدة التسويقية المصرفية

ان ادارة الوحدة التسويقية يجب ان تكون مستقلة، وترتبط بالمدير التنفيذي لبنك وتلك لاهمية التسويق لبنك والدور الذي يلعبه. فمفهوم التسويق المصرفي يشمل عمل البنك كله، وبالنتيجة تقع مسؤوليته على جميع العاملين في البنك فالكل يمارس التسويق بمعرفة منه او من دون معرفة، مما يؤدي الى احتياج مسؤول ادارة التسويق للاشراف على جميع العاملين في الادارات المختلفة وتوجيههم. وهذا لا يتسنى إلا اذا كانت لتسويق ادارة مساوية للادارات الاخرى في البنك ان لم تكن بدرجة اعلى.

خطوات انشاء الوحدة التسويقية

هناك خمس خطوات اساسية، من الواجب الاخذ بها عند انشاء هذه الوحدة في مقدمتها تحديد الاهداف باعتبارها المرشد في تنفيذ السياسات المقررة وتأشير الخطط ودرجة نجاح

أولاً. وثانياً ينبغي تحديد الوظائف والمهام لبنك.

ومن جهة اخرى ينبغي تحويل المهام الى وظائف من خلال تخصيص الواجبات والمسؤوليات التي يتضمنها تنفيذ العمل بطريقة متعلقة لكل الوظائف.

كما ينبغي تحديد العلاقة بين تخصيص الوظائف والكفاءات.

وأخيراً اتباع منهج الرقابة والتنسيق.

الحالة العراقية

بعد ان عرفنا مفهوم ووظائف وانشاء الحالة التسويقية المصرفية، نطرح السؤال التالي: هل هي موجودة في البنوك العراقية؟

وهل بالامكان انشاؤها ان لم تكن

وللاجابة على هذين السؤالين نقول: إن البنوك العراقية لا تمتلك وحدات تسويقية مصرفية، بل تعتمد في تسويق خدماتها المصرفية على مدراء الفروع وموظفي (الكاونتر) في البنك، وبشكل أقل على الاعلانات المصرفية في وسائل الاعلام.

صحيح ان هناك توجه لانشاء مثل هذه الوحدة التسويقية، لكنه توجه لم يقترن بخطوات ملموسة.

اما عن امكانية انشاؤها، فبالامكان ذلك، عن طريق اتباع الخطوات الآنفة الذكر، خاصة انها تؤدي الى زيادة ارباح البنك. فمن خلالها يتوجه البنك الى الزبون، لا ان ينتظر ان يأتي الزبون إليه.

ما الذي يجب توفيره الآن للمواطنين في المجال الاقتصادي؟

أمير الحلو

اختلف الاقتصاديون والمحللون السياسيون في ماهية المتواهر التي تبرز تقدم الاقتصاد او تخلفه وكذلك في تحديد جدول الأولويات في التنمية الاقتصادية هل هي في الاستيراد والاستهلاك والصناعات البسيطة ام البناء المتين لمبنى التحتية الرئيسة التي يعتمد عليها الاقتصاد في نموه الشامل والمتين و(المستقبلي).

اقول هذه المقدمة والعراق يشهد في هذه المرحلة متواهر (اقتصادية) يعتبرها البعض شكلاً من اشكال (الرفاهية) الاقتصادية وسد احتياجات المواطنين الذين حرموا من السلع الاستهلاكية المستوردة، وان أية نظرة لما تشهده الاسواق حالياً من استيراد يومي كثيف للأجهزة الكهربائية والالكترونية والمواد الاستهلاكية المصرفة والملبس الواسع عليها من تراث قديمة وحديثة الثراء، يجد ان على هذه المظهرية في (التقدم الاقتصادي) التي يبشر بها البعض تعتمد على هذه الظاهرة الاستهلاكية التي لايمكن ان تشكل حالة اقتصادية متطورة إذ ان الاستيراد والاستهلاك لمثل هذه السلع والبضائع لا يمكن ان يبني اقتصاداً متماسكاً او قاعدة لبناء اقتصادي للمستقبل.

اما النظرة الاخرى في تحليل هذه الظاهرة فهي التي تدينها وتدعو الى توجيه الاقتصاد الى مجالين مهمين: الاول اعادة البنى التحتية سواء التي هدمت بفعل الحرب والاحتلال والتي (كنا نسي) النظام السابق إنشاءها بالرغم من حاجة العراق إليها، والثاني في تقديم الخدمات الضرورية للمواطنين التي تأثر اكثرها بالحصار ثم الحرب كما تم تدمير الكثير منها مما جعل صعوبات الحياة ومتطلباتها تزداد في وجه المواطن وتعقد قدرته على مواصلة العمل والعطاء اليومي ولعل خدمات تقديم وتوفير الكهرباء والوقود وتبليط الشوارع ورفع مياه الصرف الصحي وتوفير المياه الصحية الصافية للمواطنين هي من الامور المهمة التي تتطلب الصرف المالي عليها مما يحقق هدفين في آن واحد، الاول سد نقص كبير في احتياجات المواطنين الى هذه الخدمات الضرورية، والثاني التخفيف من البطالة الكبيرة وتشغيل اكبر عدد من الايادي العاملة في هذه المجالات التي تحتاج الى مهارات بسيطة تتوفر في الاسواق (البشرية) باستمرار، وبذلك يجري امتصاص الكثير من المدارس الرسمية السيئة ومنها الاجرامية التي تكون البطالة سبباً من اسبابها المباشرة.

اننا نعلم ان مثل هذه الطروحات الاقتصادية المتجه ستواجه بأجوبة من الجهات المسؤولة في مجلس الحكم تتحدث عن (فراغ الميزانية) وعدم توفر الاموال اللازمة لتقديم هذه الخدمات من قبل جهات (رسمية)، لذا فان ترك الامور للحالة الاولى الاستهلاكية لتكون من مسؤولية القطاع الخاص الذي (يدبر حاله) بطرقه الخاصة وبذلك يسد بعض الاحتياجات من دون ان يحمل الميزانية المالية للسنة الحالية أية اعباء او مسؤولية.

اننا ندعو الى وقفة جادة وخصوصاً من قبل وزارة التخطيط ووزارة المالية لايلاء موضوع تطوير الاقتصاد العراقي على اسس سليمة و(مستقبلية) تكفل صرف الاموال في المجالات التي تحقق فوائد عملية ملموسة للمجتمع.

ان خروج ما يسمى بـ (العدة الصحية) لاغراض الاستيراد الواسع يؤثر على الوجود النقدي وحركة التداول والصرف المالي داخل العراق، وانا كانت الايام والاشهر الاولى (مأساة) فان على الجهات المسؤولة وضع ضوابط تحد من خروج العملات بهذا الشكل، والاجابة عن تساؤلات المواطنين حول مصير عائدات النفط المتصاعدة، وانا ارتدنا (تناسي) ما يسمى بالمنح والمساعدات وحتى القروض... وليكن الاهتمام بنقطة العيش اليومي للمواطنين والخدمات اكثر من الاجهزة الكهربائية (من دون كهرباء)!

السوق العراقية لا تنطبق عليها القوانين

علي الموسوي

تغرق الاسواق العراقية بآلاف الانواع من البضائع والسلع الكهربائية الاستهلاكية مختلفة الانواع والاشكال والمناشي، والمواطن يحتار ماذا يشتري، وماذا يقتني لبيته الذي يفتقر لعديد من الاجهزة المنزلية التي حالت ظروف الحياة الاقتصادية السابقة دون اقتنائها.

وفي جولة صغيرة في الشارع الرئيس لفكرة رصدنا مئات المحلات التي عرضت بضائعها وسلعها على الارصفة بشكل عشوائي غير منتظم في محاولة لجذب الزبون ليشتري.

ولكن ماذا يريد مدير حه هنا ان ارتفاع الاسعار مازال عائقاً امام المواطن لشراء الباعة لا يتساهلون والتجار لا يعملون وفق القاعدة الاقتصادية العالمية المعروفة التي تقول ان زيادة العرض تؤدي الى قلة الاسعار وشحة العرض وزيادة الطلب تعني ارتفاع الاسعار.

هذا التدفق الهائل لبضائع وارتفاع اسعارها يدفع المواطن الى الحيرة. وفي سؤال اكد اكثر من واحد منهم ان الدولار مازال سيد النقد في السوق وان التجار الكبار وهم معروفون يعقدون الصفقات مع تجار دبي وابو ظبي والامارات بشكل عام ومن ثم مع تجار الاردن وتركيا وهؤلاء هم من يتحكم بالاسعار، ومازال المواطن وبرغم توفر السلع هو الضحية.

السودان يتوقع رفع مستوى انتاجه من النفط

الخرطوم (افب)

اعلن مسؤول سوداني رفيع المستوى ان السودان يتوقع زيادة انتاجه من النفط من 312 الف برميل يوميا الى 500 الف برميل بحلول النصف الثاني من العام 2005.

وقال المدير العام لوزارة الطاقة عمر محمد خير في حديث لصحيفة "الانباء" الرسمية ان هذا المستوى من الانتاج سيتحقق بفعل زيادات من حقلي موملا في ولاية اعالي النيل وبنفية في ولاية غرب كردفان.

وتوقع ارتفاع الانتاج في حقل موملا الى 200 الف برميل يوميا مع نهاية 2005 مشيرا الى ان الاكتشافات الجديدة هناك فاقت الاكتشافات السابقة في الجنوب.

ولم يوضح المسؤول مستوى الانتاج الحالي في حقول موملا.

واضاف ان الانتاج في حقل بنفية وسط السودان سيرتفع من 21 الف برميل حاليا الى 40 الفا مشيرا الى ان ذلك سيدفع الانتاج الاجمالي الى مستوى 500 الف برميل يوميا مع نهاية النصف الثاني من العام المقبل.

ويتم انتاج معظم نفط السودان في حقل هجليج الوحدة بين غرب كردفان وولاية الوحدة وسط السودان.

وكان وزير الطاقة والمناجم السوداني قال لصحيفة "الاهرام" المصرية في تموز الماضي ان "الانتاج الحالي يتراوح ما بين 270 الف برميل يوميا و300 الف" برميل يوميا.

وبدأ الانتاج في حقل هجليج في عام 1999 عندما شرع السودان في تصدير النفط، لكن صحيفة الانباء لم تورد ارقاما حديثة.

اوبك قررت خفضا اضافيا للانتاج ضمن خطتها في نيسان القادم

دبي

افادت نشرة "ميدل ايست ايكونوميك سورفي" في عددها الصادر الاثنين الماضي ان منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) قررت خفضا اضافيا للانتاج ضمن خطتها في نيسان المقبل بواقع 1.5 مليون برميل في اليوم.

وقالت النشرة المتخصصة التي تتخذ من نيقوسيا مقرا لها ان "خطة اوبك الجديدة تهدف الى خفض الانتاج بمعدل 1.5 مليون برميل في اليوم لتخفضه من 26 مليون برميل في اذار الى 24.5 مليون برميل في نيسان".

وكانت هذه الخطة تنص اساسا على خفض بمعدل 2.5 مليون برميل في اليوم.

واضافت النشرة ان "الخبراء يعتبرون ان المنظمة ستخفض انتاجها بمعدل 0.57 مليون برميل الى مليون برميل في اليوم لخفض الانتاج الى حدود اذاه 25 مليون برميل".

وادى تزايد التوتر في فنزويلا والاحتياطي الفعلي المحدود جدا في الولايات المتحدة الى رفع اسعار النفط الى مافوق سعر 37 دولارا الجمعة في سوق نيويورك، في مستوى لم تصل اليه منذ اذار 2003.

وفي نيويورك ارتفع سعر برميل النفط تسليم نيسان/ 62 سنتا ليصل الى 26.27 دولار، في اعلى مستوى له منذ 12 اذار 2003 قبيل اندلاع الحرب على العراق.

وفي 10 شباط قررت اوبك الابقاء على حصتها الحالية للانتاج البالغة 24.5 مليون برميل في اليوم في وقت يقدر فيه عرضها الفعلي بـ 26 مليون برميل في اليوم وزيادة خفض انتاجها في نيسان ليهبط الى 23.5 مليون برميل.

ومن المرتقب عقد الاجتماع الوزاري المقبل لاوبك في 31 اذار في فيينا.

لجنة برلمانية كويتية تقر خفضا مهماً للضريبة على ارباح الشركات الاجنبية

الكويت

اقرت اللجنة المالية الاقتصادية في مجلس النواب الكويتي يوم السبت الماضي بالاجماع مشروع قانون قدمته الحكومة لتخفيض ضريبة الدخل المحصلة من ارباح الشركات الاجنبية بحد اقصى نسبته 25 بالمئة مقابل نسبة تبلغ 55 بالمئة هي المعمول بها حاليا.

وقال رئيس اللجنة النائب عبد الوهاب الهارون في تصريحات صحفية ان القانون الحالي الذي صدر عام 1995 "اصبح معيقا للمستثمر الاجنبي حيث يحدد الرسوم الضريبية بـ 55 بالمئة" من ارباح الشركات الاجنبية السنوية.

ولا يصبح القانون الجديد سارى المفعول الا بعد ان يوافق عليه مجلس النواب الكويتي ويصدق عليه الامير الشيخ جابر الاحمد الصباح.

ويهدف مشروع القانون الى جذب رؤوس الاموال الاجنبية للاستثمار في الكويت.

ويأتي هذا القانون بعد سلسلة من القوانين والخطوات الحكومية لتشجيع الاستثمارات الخارجية وتحرير الاقتصاد المحلي.

وكان تم السماح للمستثمرين الاجانب بالعمل في سوق الاوراق المالية الكويتي. وفي تشرين الاول الماضي تم تطبيق قانون المستثمر الاجنبي والسماح بالتالي للمصارف الاجنبية بالعمل في الكويت.

وتعد الحكومة الكويتية مشروع قانون شامل لضريبة الدخل ينص، لاول مرة على تحصيل ضريبة دخل من ارباح الشركات الكويتية والوافدين المستثمرين، غير انه لا يفرض ضريبة دخل على الرواتب.

توقيع اتفاقات للتعاون الاقتصادي بين فرنسا وليبيا

طرابلس-اكد وزير التجارة الخارجية الفرنسي فرانسوا في طرابلس رغبة بلاده في تعزيز العلاقات مع ليبيا في ثالث يوم من زيارته اليها حيث وقع اتفاقات تعاون اقتصادية ثنائية وقال الوزير الفرنسي خلال مؤتمر صحافي ان الهدف من زيارته "تنشيط العلاقات بين البلدين وتمتين الشراكة مع ليبيا في عدة مجالات".

وقال انه تم توقيع اتفاقيتين ثنائيتين لحماية الاستثمار والائتمان منذ وصوله الى طرابلس وسيتم توقيع اتفاقية ثالثة تمنع الازدواج الضريبي قبل مغادرته غدا الاثنين واشار الوزير الفرنسي الذي التقى اليوم الاحد وزير السياحة الليبي عمار الطيف، الى لقاء قريب بين رئيس الوزراء الفرنسي جان بيار رافاران ونظيره الليبي شكري غانم.

مصر تريد نصيبا من صفقات اعادة الاعمار في العراق

القاهرة

افتتح رئيس الوزراء المصري عاطف عبيد بحضور نحو 500 رجل اعمال عراقي معرضا لمنتجات المصرية يستهدف تأمين نصيب لشركات المصرية في صفقات اعادة الاعمار في العراق وحضر المعرض ممثلو 320 شركة ومؤسسة مصرية من القطاعين العام والخاص تأمل في الحصول على عقود في السوق العراقية. وشدد عبيد في كلمة القاها لدى افتتاح المعرض على ان خبرة الشركات المصرية خاصة في مجال البنية الاساسية يمكن ان تكون مفيدة في عملية اعادة الاعمار في العراق وقال ان "التجربة المصرية في تنمية البنية الاساسية بدأت منذ اكثر من عشرين عاما استثمرنا خلالها اكثر من 120 مليار دولار لتجديد وتوسيع البنية الاساسية (...) ونحن على العراق واكد استعداد مصر "لتنمية التجارة في الاتجاهين" مشيرا الى ان مصر "ستفتح ابوابها بلا حدود لما يفيض عن حاجة العراق".

وينظم المعرض الذي افتتح تحت شعار "معا نبني عراقا جديدا" اتحاد الصناعات المصري الذي وقع رئيسه عبد المنعم سعودي مع رئيس اتحاد الصناعات العراقي قيس كاظم الخفاجي بروتوكولا للتعاون وقال سعودي ان هدف هذا المعرض هو "اقامة شبكة من العلاقات مع قطاع الاعمال" مشيرا الى اهمية "تدعيم الوجود المصري في الساحة العراقية". واوضح انه سيتم على هامش هذا المعرض تشكيل مجلس اعمال مصري-عراقي مشترك ومن جهته قال رئيس اتحاد الصناعات العراقي ان رجال الاعمال العراقيين "مستعدون تماما" للتعاون مع نظرائهم في مصر مؤكدا انه بعد سقوط نظام صدام حسين يسعى العراقيون الى بناء "عراق ديموقراطي، مزدهر، جديد، يتعامل مع اشقائه (العرب) ودول الجوار بشفافية". واكد عضو مجلس الحكم الانتقالي العراقي محسن عبد الحميد عقب محادثات مع وزير الخارجية المصري احمد ماهر انه "عندما يتم الحصول على الاستقلال سيكون للاخوة العرب والمسلمين نصيب كبير في اعادة الاعمار" وخاصة الشركات المصرية التي لها خبرة وسبق ان عملت في العراق" وكان العراق يحتل الرتبة الثانية على قائمة الدول العربية التي تصدر اليها مصر منتجاتها بعد السعودية. وبلغت الصادرات المصرية الى العراق نحو 63 مليون دولار في عام 2000

واقع العمل الزراعي بمحافظة صلاح الدين بعد غياب الإقطاعيين الجدد

عبد الزهرة المنشداوي

ان من يتجه من بغداد قاصداً سامراء وتكريت سوف يرى بساتين النخيل وأراض خضراء شاسعة ووسطها قصور مبنية وفق شتى الطرز المعمارية اعدت لراحة واستجمام القادة العسكريين، فتساءلت كيف يمكن لهؤلاء ادارة مثل هذه الاقطاعات دون ان يتوفر لهم الوقت للاشراف عليها وأي خبرة ودراية لهم؟

والجواب ان هؤلاء القادة اعتمدوا على الجنود والمراتب وحشود من البشر للعمل منهم مثل النبلاء في اوربا، والفارق الوحيد ان نبلاء اوربا كانوا يدفعون اجوراً لمن يستخدمونهم اما هنا فالناس تعمل لدى هؤلاء ليلاً نهاراً دون أجر.

لقد عاد الى العراق عصر الاقطاع ثانية بعد ان اطاحت ثورة الرابع عشر من تموز 1958 به، ومحت من ذاكرة الناس تلك الايام السود التي مرت وحسب الناس انها لن تعود مرة أخرى ولكننا شهدنا عودتها بصورة اشد وانكى.

ربما كان الفلاح في السابق يحصل على ما يحصل عليه ولو بمقدار، ولكن الاقطاع الجديد اقطاع لا مثيل له اقطاع يقوم على غياب امكانية قيام صاحب الارض بالحفاظ على حياة من يعمل لديه والتنكر لابسط حقوقه بدءا في تلك مد الرمق اليومي.

بعد ان اطيح بالنظام توجهت الى الدكتور فلاح حسن الذهب الذي انتخب نائباً لمحافظ صلاح الدين للاستفسار منه حول ما آلت إليه الاقطاعيات خاصة حقول القمح والذرة التي كانت وقفاً على اشخاص معلومين فحدثنا قائلاً:

لقد خصصنا مهمة متابعة هذه الاقطاعيات التي استولى عليها امثال علي حسن المجيد وعزت الدوري وغيرهما من افراد وحاشية النظام الصدامي لدائرة استحدثناها مؤخراً أطلقت اسم معاونية شؤون الاصلاح الزراعي ومتابعة الامور غير القانونية بالنسبة للأراضي الزراعية.

وبالفعل بدأنا مسوحات ميدانية ونحن بصدد وضع اليد عليها بعد ان يتم حصرها من قبل دوائر المحافظة ووضع الآليات اللازمة لاعادتها الى الدولة او لاصحابها الشرعيين من (الزراعة) ويردد نائب المحافظة هذه الكلمة بحزن واسف ويضيف:

لقد ترك النظام البائد وراءه وضعاً سيئاً في هذا الجانب الحيوي. لاتوجد اليوم دراسة علمية حقيقية يمكن ان تنهض بالواقع الزراعي العراقي. وان التركة ثقيلة، العراق بلد زراعي بشكل عام والمفروض ان يكون المستوى الزراعي على غير هذا المستوى يجب ان تتبع اساليب علمية وكذلك الاهتمام بتطوير الفلاحين والمزارعين.

ويجب ان نعتمد خطط علمية مدروسة بمساعدة خبراء مختصين ومهندسين زراعيين ونحن بأشد الحاجة الى خبرات علمية ودراسات يمكنها ان تضع حلولاً ناجعة لوضع الزراعي المتدهور في محافظة صلاح الدين ونأمل ان نكون سباقين في مسألة النهوض بالواقع الزراعي حيث يجب ان يكون هناك تجديد وتغيير في العقلية التي خلفها النظام البائد منها تلف العلاقات والشبكات العنكبوتية التي تدير دفة الامور والتي كان لها ان تدمر اية دولة متقدمة ناهيك عن بلد مثل العراق.

نحن نتجه بادارة القطاع الزراعي في هذه المنطقة من فكرة الانطلاق نحو اللامركزية لتحسين واقع الانتاج الزراعي ونسعى الى استخدام خبرات عملية عالية للتشارك في عمليات الدراسة والكشف أول الامر، فهناك معوقات كثيرة نجدها امامنا في الوقت الحاضر منها الادارية والمالية من مخلفات النظام البائد ويجب علينا في البدء ان نعمل على ازالتها واكثرها الحاحاً الآن هي ازدواجية المسؤولية بين الوزارات في بغداد في ادارة القطاع الزراعي ليس في محافظة صلاح الدين فحسب بل في جميع المحافظات.

ولكي ننهض من جديد يجب علينا ادخال المكننة الزراعية على نطاق واسع وتشجيع قيام صناعات غذائية وتحسين شبكات الري.

امامنا الكثير لنفكر فيه مثل انشاء مراكز بحوث التطوير ومكافحة الآفات الزراعية والعمل على تحسين وضع التربة.

كل ما ذكرت يجب ان تعد له دراسات علمية حقيقية يمكن ان تجعل من محافظة صلاح الدين منطقة غنية وفيرة الانتاج ليس على المستوى المحلي، بل على المستوى الاقليمي.

ونحن متفائلون في ان الاوضاع سوف تتحسن في المستقبل القريب ان شاء الله.

المكتب الاميركي لاعادة اعمار العراق يمنح سبعة عقود كبيرة في قطاع البناء

بغداد

منح المكتب الاميركي لاعادة اعمار العراق اول سبعة عقود كبيرة تبلغ قيمتها الاجمالية خمسة مليارات دولار في قطاع البناء وتم توقيعها بحضور الحاكم المدني الاميركي في العراق بول بريمر.

ويشمل كل من هذه العقود بناء مساكن مسبقة الصنع الى جانب مدرسة ومسجد ووكالة مصرفية ومركز مائي.

ومنحت هذه العقود لشركات عراقية او من دول دعمت التحالف الذي قادته الولايات المتحدة. وقد حصلت شركتان بولنديتان على احد هذه العقود.

وستضم المساكن التي يفترض ان يتم بناؤها خلال ثلاثة اشهر التدفئة والكهرباء وانابيب الصرف الصحي. وقال وزير اعادة الاعمار العراقي بيان باقر صولاغ ان "الذين يقولون ان اعادة الاعمار تتأخر مخطئون".

واكد بريمر ان ورش اعادة الاعمار لن تتركز في بغداد وستؤمن وظائف لـ14 الف عراقي.

وفي تصريح لوكالة فرانس برس، اكد التعهد البولندي كريس باستياك الذي منح عقد لبناء مساكن في البصرة (جنوب) لـ 5300 شخص "سنبدأ العمل خلال اسبوعين او ثلاثة اسابيع".

وستجرى مشاريع البناء هذه في النجف وكربلاء وديالى والموصل والسماوة وميسان.